«المعلمين» ترفض زيادة الديوان وتؤكد تمسكها بالكادر

اعلنت جمعية المعلمين الكويتية رفضها لما اثير من ان ديوان الخدمة المدنية اقر من حيث المبدأ زيادة المعلمين الكويتيين بما يتراوح ما بين 150 و 250 دينارا مؤكدا في الوقت نفسه تمسكها الكامل بضرورة اقرار القانون المقترح الجديد الخاص بتعديل بدلات ومكافآت اعضاء الهيئة التعليمية في التربية والمعد من قبل الجمعية وتم اقراره من قبل اللجنتين التعليمية والتشريعية في مجلس الامة فيما سيتم عرضه للنقاش والتصويت في جلسة يوم 5 ابريل المقبل من قبل المجلس في الوقت الذي حظي فيه بموافقة عدد كبير من النواب.

وقد اكد رئيس الجمعية متعب العتيبي ان الجمعية ماضية في حملاتها وتحركاتها المكثفة من اجل تعزيز كافة مجالات التفاعل الايجابي لاقرار الكادر وبالتشاور والتنسيق مع كافة الجهات والاطراف المعنية مشيرا الى ان تعديلات الكادر تمنح اهم شريحة مهنية في البلاد حقها من التقدير والرعاية والمساواة والعدل وقد روعي فيها وبشكل مدروس ومتكامل كافة الجوانب التي من شأنها انصاف اهل الميدان وسيكون لها تأثيرها وانعكاساتها الايجابية على المسيرة التربوية بشكل عام وعلى الاستقرار النفسي لاهل الميدان وتشجيع الكوادر الوطنية للعمل في مجال التعليم وهي المسألة التي لابد ان تضعها الحكومة ضمن اولوية اهتمامها واعتباراتها كاستراتيجية مستقبلية.

أكد أنها خاطبت مجلسي الوزراء والأمة وجميع الجهات الحكومية

الوردان: حملة «القانونيين» مستمرة والإضراب قادم حتى تحقيق المطالب المشروعة بإقرار الكادر الموحد

قال رئيس مجلس إدارة نقابة القانونيين حمد الوردان إن النقابة خاطبت الجهات الرسمية في الكويت وفي مقدمتها مجلسا الوزراء والأمة وجميع الوزارات والهيئات الحكومية وذلك بشأن اقرار كادر القانونيين العاملين بالجهات الحكومية وتعديل مسمياتهم بما يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية التخصصية بالقانون وإلغاء التمييز الحاصل بينهم وبين قرنائهم بالفتوى والتشريع والإدارة القانونية ببلدية الكويت والإدارة العامة للتحقيقات. وأوضح الوردان في تصريح صحافي ان وفدا من نقابة القانونيين قام بزيارات عديدة تواصل خلالها مع مجلس الوزراء واعضاء مجلس الأمة، حيث تم عرض المطالب المشروعة للقانونيين فيما يتعلق بضرورة اقرار كادر موحد لهم يحقق العدالة فيما بينهم ويضعهم جميعا على قدم المساواة في الحقوق والواجبات بما في ذلك العلاوات والزيادات وغيرها.

واشار الوردان الى ان وفد النقابة التقى ايضا نواب مجلس الامة الذين ساندوا مطالب القانونيين واكدوا انهم سيطالبون مجلس الخدمة المدنية، باعتباره الجهة المختصة، بإقرار كادر القانونيين، كما شدد النواب على دعمهم ومساندتهم للقانونيين لقناعتهم التامة بمشروعية مطالبهم وحقوقهم المستندة الى مبادئ العدالة والمساواة التي نص عليها وأكدها دستور الكويت، مؤكدين ان القانوني هو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الجهاز الإداري في جميع مؤسسات الدولة، مستنكرين التمييز من قبل الحكومة وعدم امتثالها لنصوص الدستور الذي حرص على تأكيد مبدأ المساواة في عدد من نصوصه باعتباره ركيزة أساسية للحقوق والحريات، ودعامة من دعامات المجتمع وميزانا للعدل والإنصاف، وتجاهلها لتوصية مجلس الخدمة المدنية في هذا الشأن. واضاف رئيس مجلس إدارة نقابة القانونيين بأنه من المسلم به ان المساواة تعني في جوهرها التسوية في المعاملة بين المتماثلين وضعا أو مركزا، والمقصود بمبدأ المساواة لدى القانون هو ان يكون الجميع امام القانون سواء لا تفرقة بينهم او تمييز، مبينا ان المساواة في مجال الوظيفة العامة تعني ان يتساوى الجميع فيما يتعلق بشروط الخدمة فيها وأوضاعها وفقا لمقاييس موحدة لدى توافرها وان يعامل الموظفون ذات المعاملة من حيث الحقوق والواجبات المقررة للوظيفة وفق قواعد موحدة، الأمر الذي يؤكد مشروعية مطالبة نقابة القانونيين لمجلس الخدمة المدنية بضرورة اقرار كادر القانونيين العاملين في الجهات الحكومية والمدرج على جدول اعمال الاجتماع المقبل للمجلس وذلك تحقيقا لمبادئ العدالة والمساواة الدستورية، ودفاعا عن التوصية التي رفعها المجلس الى مجلس الوزراء من قبل بعدم احداث فارق في العلاوة بين القانونيين في الفتوى والتشريع وبلدية الكويت والتحقيقات العامة من جهة وبين نظرائهم من القانونيين في بقية الجهات الحكومية الأخرى. وشدد الوردان على انه من الضروري ان يتم اقرار الكادر الجديد للقانونيين بموجب مقارنته مع كادر الجهات القانونية الثلاث الفتوى والتشريع والبلدية والتحقيقات والذي اقر مؤخرا، وذلك من باب العدالة والمساواة وألا تتم مقارنته بالكادر الحالي للقانونيين نظرا لكونه ظالما وغير عادل ولا يتناسب مع الأعمال والمهام التي يؤديها القانونيون العاملون في الهيئات الحكومية. وبين ان هناك العديد من المبررات والأسباب الموضوعية الداعية لإقرار كادر موحد للقانونيين من قبل مجلس الخدمة المدنية، ويأتي في مقدمتها كون جميع القانونيين العاملين في الجهات الحكومية بالدولة - بما فيها الجهات الثلاث التي اقر لها الكادر المالي مؤخرا - يعملون لدى جهة واحدة هي الحكومة ويحملون ذات المؤهل والتخصص، كما انهم يزاولون ذات المهام التي تندرج تحت الاعمال القانونية، مؤكدا انه في ضوء هذه المبررات تصبح المساواة واجبة بين جميع القانونيين في الكادر الوظيفي والمالي وذلك اسوة بما عليه الحال بالنسبة لبقية المهن كالمهندسين والاطباء وغيرهم، مشددا على ان مبدأ العدالة والمساواة الذي نصت عليه مبادئ الدستور الكويتي تقتضي ان يتمتع جميع القانونيين العاملين في الجهات الحكومية بذات الحقوق والامتيازات المالية والوظيفية دون تفريق او تمييز. واكد الوردان في ختام تصريحاته ان الحملة الاعلامية لنقابة القانونيين مستمرة وان الاضراب الذي دعت إليه النقابة قادم اعتبارا من يوم الخميس 14 ابريل المقبل وسيستمر حتى تتم الاستجابة لمطالب القانونيين بإقرار كادرهم الموحد، مشيرا الى انه سيتم تعليق العمل القانوني في جميع وزارات الدولة وهيئاتها بما فيها مجلس الأمة وتعطيل جميع اللجان، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وشؤون القصر وإدارة التوثيقات والتوكيلات بوزارات العدل، والبطاقة المدنية وإدارة الجنسية والجوازات، وجميع الإدارات والهيئات الحكومية، مؤكدا على انه اذا لم تمتثل الحكومة بإلغاء جميع الفوارق بين القانونيين، فسوف يستمر الإضراب لحين اقرار الكادر وإلغاء التمييز والفوارق بين القانونيين العاملين في جميع الجهات الحكومية بالدولة.

حمد الوردان

نواب «الأمة» يدعمون مطالب القانونيين بتحقيق العدالة والمساواة وفق مبادئ الدستور

تمديد بدل من انتهت خدماتهم في «الخاص» إلى 6 أشهر أخرى

المجدلي: بدل المسرحين أرسل للبنوك و190 مواطناً استحقوه بـ 155 ألف دينار

أعلن الأمين العام المساعد لشؤون القوى العاملة في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي أن كشوف صرف البدل للمواطنين الذين انتهت خدماتهم من العمل في مؤسسات القطاع الخاص قد أرسلت للبنوك للصرف.

وقال: إن البرنامج قام بإعداد كشوف صرف البدل الجديد بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 453 لسنة 2011 بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء رقم 675 لسنة 2009 بشأن من انتهت خدماتهم من العمل بالقطاع الخاص، والذي قرر صرف البدل لمدة ستة أشهر أخرى لمن صرف البدل لمدة سنة كاملة قبل ذلك.

وأشار المجدلي الى أن جميع المتقدمين للبرنامج من المسرحين سوف يتم الصرف لهم ولمدة 18 شهرا.

وأضاف المجدلي أن هذا التعديل نابع من شعور الحكومة تجاه المواطنين بضرورة كفالتهم ماديا واجتماعيا وعدم تعرضهم لأية اهتزازات تؤثر على مسيرة حياتهم، وهذه إحدى عناصر التعاضد والتكافل التي تهتم بها الدولة تجاه مواطنيها.

مؤكدا أن هذا القرار أعد بشكل مؤقت لحين صدور قانون التأمين ضد البطالة الذي قدم من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع البرنامج إلى الفتوى والتشريع ومجلس الوزراء لإحالته إلى مجلس الأمة لإقراره في أقرب وقت ممكن. وأشار المجدلي إلى شروط الاستحقاق فقال: إن شروط منح البدل تتضمن:

أن يكون كويتي الجنسية، وألا يقل السن عن 18 سنة، وأن يكون مؤمنا عليه لمدة ستة أشهر متصلة على الأقل بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل إنهاء خدمته، وألا تكون خدمته قد انتهت بسبب الانقطاع عن العمل، أو بصدور حكم بعقوبة مقيدة للحرية في جناية أو جريمة مخلة بالشرف، أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، والتسجيل لدى برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، وألا يكون مستحقا لمعاش تقاعدي، وألا يجمع بين بدل المسرحين وأي مبالغ أخرى تمنح من الخزانة العامة للدولة، وأن يكون إنهاء الخدمة تم خلال الفترة من 2010/1/1 حتى 2011/6/30.

وقال المجدلي: إن عدد المستحقين في هذه الفترة والتي أرسلت كشوفهم للبنوك بلغ عددهم 190 مواطنا ومواطنة، وبلغت المبالغ التي صرفت لهم 155 ألف دينار كويتي هذا الشهر.

وقد أهاب الأمين العام المساعد للقوى العاملة في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة المواطنين الذين صرفوا البدل لمدة سنة كاملة وتوقف عنهم الصرف مراجعة البرنامج اعتبارا من اليوم لتمديد مواعيد مراجعة دورية.

● أسامة دياب

فوز المجدلي

العازمي: تعليق اعتصام الغد بعد إقرار الكوادر لموظفي الدولة

اعلن رئيس اتحاد القطاع الحكومي بدر العازمي انه بناء على القرارات التي انصفت العاملين بوزارات الدولة المختلفة واقرار الكوادر لهم قررنا تعليق الاعتصام الذي كان مقررا تنظيمه يوم غد الاربعاء الموافق 2011/3/30 وذلك نظرا لتحقيق جزء كبير من مطالبنا العمالية.

واضاف العازمي في تصريح صحافي ان الحركة النقابية تواصل جهودها من اجل تحقيق كافة آمال وتطلعات العاملين في مختلف مرافق الدولة وتتمنى لهم الخير والرخاء، كما تحثهم على التفاني في عملهم وتقديم كل ما لديهم من جهد في العمل حتى يعم الخير والرخاء والامن والامان على وطننا الحبيب الكويت في ظل رعاية صاحب السمو امير البلاد المفدى وولي عهده الامين. وبين العازمي ان ما اسفر عنه اجتماع مجلس الخدمة المدنية من اقرار الكوادر ومنح المزايا المالية لجميع الموظفين في وزارات الدولة من اداريين ومساعدي المهندسين والفنيين يعتبر بمنزلة خطوة كبيرة نحو تحقيق مبدأ العدل والمساواة بين الموظفين بوزارات الدولة واضاف العازمي أن اتحاد القطاع الحكومي يثمن الخطوات الايجابية التي قام بها كل من مجلس الخدمة المدنية وعلى رأسه الشيخ احمد الحمود وكذلك ديوان الخدمة المدنية وعلى رأسه عبدالعزيز الزبن على سرعة تلبيتهم لمطالب الحركة النقابية وانصافهم للعاملين بوزارات الدولة وهذا دليل على شعورهم بمعاناتهم وحاجتهم الماسة لهذه الزيادات لرفع مستواهم المعيشي في ظل ما تشهده البلاد من ارتفاع كبير للاسعار.

واضاف ان اتحاد القطاع الحكومي يتقدم بالتهنئة للزملاء العاملين بوزارات الدولة من الفنيين والاداريين على اقرار حقوقهم المستحقة من كوادر ومزايا مالية، كما يشكر رؤساء المنظمات النقابية واعضاء مجالس اداراتها والجمعيات العمومية لتلك المنظمات لوقوفهم مع اتحادهم المهني ودعمهم لقيادات المنظمات النقابية مما زاد من قوتها واستطاعت تحقيق مطالب العاملين المهدرة حقوقهم.

● بشرى شعبان

بدر العازمي

نقابة المواصلات تستغرب صمت البصيري

استغرب مجلس ادارة نقابة العاملين بوزارة المواصلات صمت وزير المواصلات عن المطالبات العمالية وعدم مخاطبة ديوان الخدمة المدنية لإقرار الكوادر والبدلات التي تخص موظفي الوزارة، «وأننا نوجه رسالة إلى وزير المواصلات للوقوف مع موظفي الوزارة والعمل على تحقيق مطالبهم المشروعة والتي طال انتظارها ولم يتم البت فيها حتى الآن». وقالت النقابة: إننا نطالب الوزير بالاستعجال في إقرار الهيكل التنظيمي وتسكين الوظائف الإشرافية التي لم تر النور إلى الآن، وهذا الأمر قد تسبب تأخره في عدم خلق بيئة عمل مستقرة. واشار المجلس الى ان مجلس ادارة النقابة لن يقف مكتوف الأيدي أمام تجاهل مجلس الخدمة المدنية لإقرار المطالبات المشروعة ولن يتهاون في المحافظة على حقوق موظفي الوزارة وتحقيق العدالة والمساواة بينهم.

ودعا جميع موظفي الوزارة إلى حضور الاعتصام الذي سيقام غدا الأربعاء أمام مبنى ديوان الخدمة المدنية وذلك لدعم المطالب العمالية من الكوادر والبدلات والمطالبات الأخرى.

تنظيم اعتصام أمام مبنى وزارة الإعلام غدا الأربعاء

البرازي: الحكومة لم تصدق.. والعبدالله سبب تردي أوضاعنا

قال رئيس نقابة العاملين في وزارة الإعلام د.مبارك البرازي ان الحكومة لم تصدق في وعدها بإقرار كادر العاملين في وزارة الإعلام، لذلك تقرر تنظيم اعتصام أمام مبنى وزارة الإعلام وذلك غدا الأربعاء في تمام الساعة الـ 11 وذلك للمطالبة بإقرار كادر «الإعلام» ورحيل وزير الإعلام الشيخ أحمد العبدالله فقد ثبت لنا بما لا يقبل الشك أنه سبب تردي الأوضاع في الوزارة وأنه غير قادر على المطالبة أو حفظ حقوق العاملين فيها.

وأضاف د.البرازي في تصريح صحافي، أن وزير الإعلام الذي كان حاضرا لاجتماع مجلس الخدمة المدنية لم يحرك ساكنا من أجل اقرار حقوق العاملين في «الإعلام» والاكتفاء بتخصيص 100 دينار لهم و75 دينارا للعاملين في المطبعة، مؤكدا أن هذه الزيادات ليست مخيبة للآمال فحسب بل إنها اهانة للعاملين في وزارة الإعلام وهي لن تمر مرور الكرام.

وأكد د.البرازي أن النقابة ستقوم بالتدرج في التصعيد ضد القرارات المجحفة التي اتخذها مجلس الخدمة المدنية وبدعم من مجلس الوزراء لحين اقرار جميع المطالبات المقدمة من قبل النقابة كما هي ودون نقصان.

ولفت الى أن الحكومة اذا لم تستجب وتخضع لمطالب النقابة فإنها ستعلن خلال الأسبوع المقبل عن إضراب شامل لتستوعب الحكومة أهمية الإعلام الذي ظلت طوال الوقت تتجاهله ولا تعير له أي اهتمام.

وأكد د.البرازي ان الرسالة التي وصلت للحكومة بأن النقابة غير قادرة على القيام باعتصام أو اضراب رسالة غير صحيحة كما فهمت تعليقنا للاعتصام الأسبوع الماضي بشكل خاطئ فنحن كانت أيدينا للتعاون مفتوحة حتى آخر لحظة لكن بعد هذا الإجحاف على وزير الإعلام تحمل مسؤولياته.

د.مبارك البرازي

نقابة نفط الخليج تبارك لجميع العاملين الكويتيين بعمليات الخفجي المشتركة

العسكر: إقرار صرف مكافأة المشاركة بالنجاح على أساس ما يتقاضاه الموظف من راتب أساس بالخفجي

صرح رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج فالح العسكر بأن يوم حصول العامل على حق من حقوقه أو ميزة له هو يوم عيد لجميع العاملين بالشركة.

وقال ان وجود ممثل شرعي للعمال يتفهم مطالبهم واحتياجاتهم ويذود عن حقوقهم ومكتسباتهم الوظيفية لهو من أولويات العمل النقابي، فقد قامت مؤسسة البترول الكويتية أمس بإصدار قرارها بصرف مكافأة المشاركة بالنجاح لهذا العام على أساس ما يتقاضاه الموظف الكويتي من راتب أساسي بعمليات الخفجي المشتركة.

ورحب العسكر بهذا القرار مثمنا جهود اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات وتفاعله مع مطالب النقابة في إرساء حق طال انتظاره.

واستطرد العسكر قائلا ان النقابة ممثلة في مجلس إدارتها تسير بخطى ثابتة ومدروسة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود لتحقيق كل ما هو في صالح الموظفين بوجه عام.

وثمن العسكر مبادرة مؤسسة البترول الكويتية ممثلة في رئيسها التنفيذي وجهود العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية ودعاهم بالنظر إلى أبناء الكويت العاملين بالمنطقة المحايدة بالخفجي بعين التقدير والاحترام بعد أن بدا عليهما الاحتقان والاستياء نتيجة لانتقاص مكافأة المشاركة بالنجاح من جانب آخر وتفضيل العمال الأجانب عليهم من ناحية أخرى مما تسبب في الأذى النفسي لهؤلاء العمال الذين يتكبدون عناء السفر والعمل والاغتراب الاجتماعي نتيجة لمكثهم خارج الدولة ما يقرب من 12 ساعة بصفة يومية

مبينا أن حقول الشركة الكويتية الأكثر إنتاجا تقع في الخفجي والعمال الكويتيون هم ضمن من يقومون بعمليات الإنتاج.

وأوضح العسكر أن أبناء الكويت بالخفجي ينتظرون لفتة جادة من قبل المسؤولين في مؤسسة البترول الكويتية حتى لا يصبحوا ضحية الاختلافات والخلافات القانونية خاصة أنهم عمال الشركة الكويتية لنفط الخليج ويتبعون مؤسسة البترول الكويتية في قراراتها وقوانينها.

وزف العسكر البشرى السارة بهذه المناسبة مهنئا زملاءه الموظفين الكويتيين بعمليات الخفجي المشتركة على هذا الإنجاز الرائع الذي يمثل وفاء النقابة بوعودها.

ودعا العسكر جميع الموظفين لبذل المزيد من الجهد لإعلاء اسم الكويت في هذه المنطقة والعمل مع أشقائهم السعوديين يدا بيد من أجل مصلحة الشركتين في آن واحد.

وتوجه رئيس النقابة بالشكر والتقدير إلى اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات على دوره الأساسي في الموافقة على إقرار هذه الميزة لمستحقيها والشكر موصول لجميع من كان له صلة مباشرة أو غير مباشرة في تعزيز مكتسبات العاملين في الشركة الكويتية لنفط الخليج.

واستذكر العسكر جهود مجالس الإدارات المتعاقبة ابتداء من تأسيس النقابة في المطالبة بهذا المطلب وجهودهم الحثيثة من اجل مطالب العمال.

وفي الختام أكد العسكر ان النقابة لم تدخر جهدا من أجل السعي لمصلحة العاملين بالشركة على وجه العموم سواء في المكتب الرئيسي أو عمليات الوفرة والخفجي لان الهدف واحد وهو رعاية مصلحة العاملين بالشركة وتحسين أحوالهم المادية والاجتماعية في كافة أمورهم وهذا هو الهدف الذي اقسم إخوانهم ي النقابة عليه.

وقال ان التفاف الجمعية العمومية حول ممثليهم هو القوة التي تدعمنا في مطالبنا وان الصراحة والشفافية مطلوبة وان أبواب النقابة مفتوحة للتواصل وتبادل الآراء، آملين تعاون الجميع في تحقيق المزيد من الانجازات التي هي وفاء لوعودنا.

فالح العسكر

العاملون بالخفجي موظفون كويتيون يتبعون مؤسسة البترول الكويتية

طالب النواب باستجوابها عن محاضرة زواج المتعة

حمدان العازمي: على الوزيرة الحمود وقف مديرة مدرسة خالدة بنت الأسود

طالب الناشط السياسي المحامي حمدان سالم العازمي وزيرة التربية ووزارة التعليم العالي د.موضي الحمود بإجراء تحقيق صارم وتطبيق اللوائح العقابية بحق مديرة مدرسة خالدة بنت الاسود الثانوية للبنات في منطقة سلوى التي سمحت بدخول رجل اجنبي إلى حرم المدرسة والقاء محاضرة اساءة الى كرامة الطالبات حيث هدف المحاضر الى التسويق لزواج المتعة المخالف لشريعتنا السمحة وسنة نبينا محمد عليه افضل الصلاة والسلام والمرفوض رفضا قاطعا من المجتمع الكويتي السني في فطرته. وقال الناشط العازمي في تصريح مقتضب ان الوزيرة الحمود مطالبة باعتذار رسمي الى بناتنا الطالبات اللواتي تضررن نفسيا من تلك المحاضرة المسيئة الى عقيدتنا واخلاقياتنا الاجتماعية الاصيلة.

ويجب ان يشمل التحقيق مديرة منطقة حولي التعليمية وكل من له صلة بتلك المحاضرة وان يكون العقاب ملموسا ومعلنا عبر وسائل الاعلام المختلفة وذلك كرد اعتبار للطالبات واولياء امورهن الذين آلمتهم تلك الحادثة. وقال المحامي حمدان العازمي يجب كذلك على وزيرة التربية ان تتخذ قرارا فوريا بإيقاف مديرة المدرسة وكل من له صلة او تسبب في إقامة تلك الندوة عن العمل الى ان ينتهي التحقيق ويأخذ كل مذنب عقابه المناسب. وحث الناشط السياسي المحامي حمدان العازمي نواب مجلس الامة على تحريك المسألة السياسية ضد وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي حتى لا تسمح في المستقبل بحدوث مثل هذه التجاوزات والسلوكيات الدخيلة على مجتمعنا المحافظة.

حمدان سالم العازمي